

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : 27-09-2005

الصفحات : 4

العدد : 9800

المسلسل : 20

الرياض تؤكد أن مصالحة المنطقة تكمن في بقاء العراق عربياً إسلامياً موحداً ممثلاً لجميع أبنائه وطوائفه

مجلس الوزراء السعودي يقر نظاماً جليداً للعمل ويشاد بأن العمل حق للمواطن لا يجوز تغييره ممارسته إلا بعد توافر الشروط

جدة، الشرق الأوسط

أقر مجلس الوزراء السعودي نظام العمل والعمال الجديد، ويأتي هذا التنظيم الجديد وفقاً لما تهدف إليه الدولة لإحلال العمالة السعودية محل الأجنبية، وبيان العمل «حق للمواطن لا يجوز تغييره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في النظام». جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس أمس بقصر السلام في جدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

ودعا نظام العمل الجديد كافة المنشآت في مختلف أنشطتها وأياً كان عدد العاملين فيها، لاستقطاب السعوديين وتوظيفهم وتفسير وسائل استثمارهم في العمل، وإتاحة الفرصة المناسبة لهم لإثبات صلاحيتهم للعمل، مشدداً على أن لا تقل نسبة العمال السعوديين الذين يستخدمهم صاحب العمل عن 75 في المئة من مجموع عماله، كما أُلزم النظام كل صاحب عمل يستخدم 25 عمالاً فأكثر وكانت طبيعة العمل لديه تمكنه من تشغيل المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنياً أن يشغل 4 في المئة على الأقل من مجموع عدد عماله من المعوقين المؤهلين مهنياً.

من جهة أخرى ضمن الملك عبد الله خلال الجلسة ما أبداه قادة الدول الشقيقة والصديقة ومختلف الشخصيات ومسؤولي المنظمات والهيئات العربية والإسلامية والدولية من مشاعر صادقة تجاه المملكة وهي تحتفي بيومها الوطني الـ 75، موضحاً أن ما جسده تلك المشاعر «بعد دليلاً على مكانة السعودية في قلوب الأصدقاء والأصدقاء».

واستمع المجلس لإيجاز قدمه الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي عن مشاركته في الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين في نيويورك ولقاءاته ومشاوراته مع العديد من زعماء دول العالم.

وأوضح إيهاد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية بعد انتهاء الجلسة أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على نتائج مباحثاته مع كل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، والرئيس السوداني عمر حسن البشير، التي تركزت على كل ما من شأنه تعزيز سبل التعاون بين المملكة واليمن والسودان وبما يعود بالخير على الأمة عامة إلى جانب بحث مجمل

التطورات على صعيد المنطقة والعالم.

وفي الشأن الفلسطيني أكد للجلس ان التصعيد الإسرائيلي وأعمال العنف والإرهاب التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين تهدف إلى إحباط التقدم على طريق السلام وتقتضي أن يخرج المجتمع الدولي عن صمته تجاه هذا الصلف الإسرائيلي المستمر، وفيما يخص الأوضاع في العراق أعرب المجلس عن أمله في أن يسرر الجمع أن مصالحة المنطقة هي في بقاء العراق كياناً سياسياً عربياً إسلامياً موحداً ممثلاً لجميع أبنائه وطوائفه ويمتدنى عن التدخل في شؤونه الداخلية.

وفي الشؤون المحلية أصر المجلس عدة قرارات منها، الموافقة على تعديل المادة الخامسة من تنظيم الهيئة العليا للمساحة الصارح بقرار مجلس الوزراء رقم 9 وتاريخ 1421/1/12هـ وذلك بإضافة الكتون أحمد بن محمد السالم وكيل وزارة الداخلية عضواً في مجلس إدارة الهيئة، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية في هذا الخصوص. كما قرر المجلس وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : 27-09-2005 العدد : 9800

الصفحات : 4 المسلسل : 20



الملك عبد الله يترأس جلسة مجلس الوزراء السعودي أمس (واس)

والصناعة، ووافق على نقله، حسان بن فضل محضار عقيل الذي يشغل وظيفة وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط للمساعد للشؤون المالية والإدارية بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وزارة التجارة والصناعة وتعبئته على وظيفة وكيل الوزارة للتجارة الداخلية بالمرتبة الخامسة عشرة، وتعيين سعد بن عبد الرحمن بن سعدي بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض.

المالية التي نصحت عليها الفقرة (ز) من المادة 25 من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/6/2هـ، وتشكل مدة ثلاث سنوات اعتباراً من نفاذ هذا القرار، برئاسة أحمد بن محمد الخويطر من وزارة المالية، وعضوية كل من الأمير عبد الرحمن بن محمد بن عياف آل مقصر من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، وفلاح بن علي المتصور من وزارة التجارة

كما وافق المجلس وبناء على ما رفعه وزير النقل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ، الموافقة على إضاعة المؤسسة إلى عضوية اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم 47 وتاريخ 1405/3/11هـ وهي لجنة دائمة لقانون البحار من مهامها جمع الأنظمة البحرية واقتراح تطويرها. وقرر الموافقة على تشكيل لجنة استئناف للنظر في منازعات الأوراق

السياسية بين وزارتي الخارجية في كل من السعودية وأذربيجان بما يخدم البلدين في مجالات مختلفة ثنائياً وإقليمياً ودولياً. ووافق مجلس الوزراء على الضوابط والإجراءات المقترحة لتخليص الترخيص للمساهمات العقارية وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة في هذا الخصوص. (تفاصيل اقتصاد...)